

المدرسة السلوكية

1- معنى السلوكية:

يمكن تعريف السلوكية بأنها البحث المنظم عن تعميمات أو قوانين عامة عن طريق صياغة النظريات التجريبية والتحليل التقيي وإثباتها من أجل تحقيق ذلك الفرض، وترتكز السلوكية على قاعدتين، تدور الأولى منهما حول صياغة المفاهيم والفرضيات وشرحها بطريقة منظمة، بينما تركّز الثانية على طُرُق البحث التجريبية، ويُضيف الدكتور ملحم قربان بأن السلوكية: توجّه اهتمامها نحو دراسة السلوك السياسي دراسة علمية، وتستخدم المفاهيم السيكلوجية والذرائع الاختصاصية كوسائل تحليل، من أولى صفاتها: الاعتقاد بأن وحدة التحليل الاختباري أو التنظيري هي سلوك الأشخاص أو سلوك الجماعات.

ويؤكّد روبرت دال بأن الاتجاه السلوكي يُمثّل احتجاجًا داخل حقل العلوم السياسية، نبع من عدم الرضا بما قدّمته المدرسة التقليدية بمنهجها التاريخية والفلسفية والوصفية من ناحية، ومن الرغبة في إيجاد منهج للبحث يركّز على التجريب، ويسعى لبناء نظريات علمية تربط حقل السياسة بحقول المعرفة الأخرى من علم نفس وعلم اجتماع واقتصاد وغيرها.

ولقد قام ديفيد إيستون أحد رواد المدرسة السلوكية بتحديد ثماني خصائص للسلوكية تتلخّص في الآتي:

1- الانتظام: Regularities يؤمن أرباب المدرسة السلوكية بأن هناك تشابهاً ملحوظة في السلوك السياسي يُمكن التوصل إليها بالتعميم أو التنظير القادر على التفسير والتنبؤ.

2- الإثبات: Verification ترى السلوكية أنه لا بد من اختبار صحة الفرضيات بمراجعة علاقتها بالسلوك؛ أي: بإخضاعها للاختبار التجريبي والملاحظة.

3- التقنية: Technique تؤكّد السلوكية بأنه لا يمكن التسليم بصحة طُرُق جمع البيانات بصورة مطلقة، فلا بد من فحصها وتحسينها وإثبات نفعها حتى يمكن التوصل إلى أمثل الوسائل لتسجيل وتحليل السلوك، وتُعتمد المدرسة السلوكية على طُرُق التحليل المعقّدة، مثل: النماذج الرياضية، والمحاكاة، والمسح بالعينات وغيرها، ويعتقد السلوكيون بأن الاعتماد على التقنية سيُمكن الباحث من التجرد من القيم المؤثرة على طريقة التحليل.

4- القياس الكمي: Quantification تتطلّب دقة المعلومات الاعتماد على القياس الكمي، وعليه فالطرق الرياضية في التحليل ستمكّن الباحث من التوصل إلى معلومات دقيقة ومحدّدة عن الحياة السياسية، بعكس ما لو استخدم الباحث الطرق النوعية غير الدقيقة في التحليل السياسي.

5- القيم: Values لا بد من فصل التقويم الأخلاقي عن التفسير التجريبي، ولكن هذا لا يعني أن دارس السلوك السياسي لا يتمكّن من دراسة المعايير الأخلاقية طالما أن باستطاعته فصل القيم عن الحقائق.

6- التنظيم المنهجي: Systematization لا بد من تنظيم التحليل لإدراك التداخل بين النظرية والبحث؛ فأرباب المدرسة السلوكية يؤكدون بأن العلم لا بد أن يركّز على التنظير؛ فالبحث العلمي المنظم يهدف فقط إلى إيجاد نظريات علمية.

7- العلم الصّرف: Pure Science يُعد استخدام المعرفة جزءًا من العلم تمامًا كالمعرفة النظرية، ولكن معرفة وتفسير السلوك السياسي بالطرق العلمية لا بد أن يأتيًا أولاً، ولا بد أن توضع القواعد العلمية للانتفاع من المعرفة السياسية في حلّ المشاكل الاجتماعية.

8- التكامل: Integration: نظرًا لتداخل المفاهيم السياسية المعاصرة، ونظرًا لأن علم السياسة يُعالج السلوك السياسي للإنسان، فإن عُزل هذا الحقل عن العلوم الأخرى يُعد مؤشراً خطيراً يوحي بتدهور المعرفة العلمية ككل، وعليه فإن تَسابق العلوم الاجتماعية لتأكيد ذاتها واستقلالها قد يؤدي في النهاية إلى تقويض دعائم العلم نفسه.

2- ظهور السلوكية:

بحلول ستينات القرن العشرين ، بدأ واضحا أن السلوكية لم تعد مجرد أقلية تناضل ضد التقليد المهيمن على حقل السياسة آنذاك بل كانت طبعا لروبرت دال ، أحد أبرز منظري المدرسة السلوكية، تمثل بالفعل ثورة ناجحة، وفقا لنموذج توماس كون للثورات العلمية، حيث أصبحت في طريقها لخلق أجنحة جديدة لعلم السياسة.

لقد جاء ظهور النموذج السلوكي كما يؤكد شيل كوت Chilcothe كحركة احتجاجية من قبل بعض علماء السياسة ضد إخفاق النموذج التقليدي القانوني غير المقارن الذي كان في معظمه وصفيًا وذا أفق ضيق وانحصر اهتمامه في دراسة الجوانب الشكلية والقانونية للحكومات فضلا عن التركيز على وجود علاقة متبادلة بين الحقائق والقيم. وقد اكتسب التوجه السلوكي حضورا وشعبية كبيرة في علم السياسة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية برغم أن جذوره تعود إلى عشرينات القرن الماضي متمثلة في كتابات وأعمال علماء سياسة بارزين من أمثال تشارلز مريام وهارولد لا زويل وغيرهما . حيث كان مريام واحدا من أبرز المندفعين نحو توجيه علم السياسة إلى التركيز على دراسة السلوك الواقعي للناس مؤكدا على فائدة النظر إلى السلوك الفعلي للأفراد والجماعات الناشطين سياسيا بدلا من التركيز فقط على تحليل القواعد الشكلية والقانونية التي يفترض أن يخضع لها أولئك الأفراد والجماعات. أي أن عالم السياسة السلوكي ينبغي أن يهتم بالبحث عن المصادر غير الرسمية والشكلية للقوة والسلطة والتي تنبع من التشعبات الاقتصادية والأخلاقية والعلاقات الاجتماعية فضلا عن اهتمامه ببناء نظريات علمية تربط حقل السياسة بحقول المعرفة الأخرى.

وجاءت الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من آثار لتمهد الطريق لمرحلة تحول حاسمة في تطور حقل السياسة كما يشير نصر عارف " أخرجت النموذج المعرفي التقليدي تماما من ساحة البحث الأكاديمي، وأتاحت الفرصة لهيمنة الحركة السلوكية على مختلف حقول العلوم الاجتماعية، وأصبح من المنطقي القول بحدوث ثورة

سلوكية". ويعود السبب في ازدهار النموذج المعرفي السلوكي لعلم السياسة في تلك الفترة كما يقول روبرت دال إلى ثلاثة عوامل رئيسة على الأقل.

أولاً: توفر مصادر تمويل ضخمة من قبل مؤسسات بارزة مثل كارنجي وروكفلر وفورد وغيرها لتشجيع إجراء دراسات تجريبية في العلوم الاجتماعية بهدف إحداث تغيير اجتماعي باتجاه الليبرالية الرأسمالية ليس في الدول الغربية فقط وإنما في دول العالم الثالث أيضاً.

ثانياً: توفر وسائل جديدة وإمكانيات منهجية واعدة أمكن استخدامها في البحث السياسي بعد أن تم تطويرها بشكل مستقل عن علم السياسة. ومن تلك الوسائل الجديدة استطلاعات الرأي العام والدراسة المسحية بالإضافة إلى التطور المذهل في ميدان الإحصاء الرياضي والتقدم في تقنية الحاسوب.

ثالثاً: الأثر الكبير للتراث الوضعي المنطقي، التي تؤكد ضرورة فصل القيم عن العلم، وكتابات ماكس فيبر التي حملها إلى الولايات المتحدة مجموعة من العلماء الأوربيين اللاجئين الهاربين من جحيم الحرب في أوروبا .

ويشير ايزاك Isaak إلى أن هناك تحت المظلة "السلوكية" اتجاهين واسعين على الأقل هدف أحدهما إلى التأكيد على الموضوع أو المحتوى ، بينما ركز الآخر على الأسلوب أو المنهجية.

فقد أكد الاتجاه الأول، الذي منح الحركة اسمها، وذلك من خلال التركيز على سلوك الفاعلين السياسيين إي دراسة النشاط السياسي بدلا من المؤسسات، على أن اهتمام السياسة الرئيس ليس في دراسة البناءات الشكلية كالمؤسسات ، والدساتير، والهيئات التشريعية بل في التركيز على السلوك الفعلي للناس في الحياة العامة سواء حدث هذا السلوك ضمن البناءات السياسية الشكلية أم خارجها. حيث يرى هذا الاتجاه أنه برغم أهمية المؤسسات في العملية السياسية إلا أنها وحدها لا تمثل المضمون الحقيقي للسياسة بل إن النشاط ضمن تلك المؤسسات والسلوك حولها هو ما ينبغي أن يمثل الاتجاه الرئيس لعالم السياسة. ومع أن هذا الاتجاه لا يرفض تماما الاقتربات التقليدية السابقة حيث يرى أن عالم السياسة السلوكي يمكن أن يستخدم المعلومات التاريخية عند الحاجة، ويبقى مهتما بالجوانب القانونية للنظم السياسية ولا يزال يعي أهمية المؤسسات إلا أن اهتمامه الرئيس هو السلوك. فالتاريخ بعد كل شيء ليس إلا سلوكا إنسانيا، كما أن الناس هم الذين يصنعون القوانين ويتبعونها وحتى يتجاوزونها، وأخيرا والأكثر أهمية فإن المؤسسات ليست سوى توليفة من الأنماط السلوكية.

أما الاتجاه الثاني في السلوكية، والذي وإن كان وثيق الصلة بالأول إلا أنه مع ذلك حظي بدرجة من الأهمية استحق معها اعتبارا خاصا، فقد هدف إلى تحويل الدراسات السياسية إلى علم قابل للتحقق من خلال تشجيع طلاب السياسة على توظيف المنهجية العلمية الطبيعية واعتبار السلوكية مرادفا للطريقة العلمية للسياسة. حيث كان هناك اقتناع صريح بدرجة أو بأخرى بالمنهجية العلمية التجريبية التي يمكن أن تتدرج من فكرة ضيقة للعلم (بمعنى أي شيء نسقي وتجريبي) وصولا إلى مجموعة متكاملة من الافتراضات والمبادئ العلمية. وطبقا لهذا الاتجاه أضحت السلوكية شعارا للحركة العلمية في علم السياسة التي تتلخص أهدافها في تطوير تعميمات تجريبية ونظرية نسقية واستخدام كل ذلك في تفسير الظاهرة السياسية.

كذلك أمل هذا الاتجاه إلى التوصل إلى إلغاء الحواجز التي تفصل العلوم الاجتماعية عن بعضها انطلاقاً من القاعدة المنهجية التي يطلقون عليها "وحدة العلوم الاجتماعية" والتي تعني ببساطة أن العلوم الاجتماعية جميعها تدرس الشيء نفسه- سلوك الأفراد أو مجموعة من الأفراد. فبرغم أن علماء السياسة يدرسون ما يسمونه السلوك السياسي، والاقتصاديون يدرسون السلوك الاقتصادي، وعلماء النفس السلوك النفسي - وهذه هي القاعدة التي بنيت عليها الحدود الفاصلة بين الحقول الاجتماعية- إلا أن الملاحظات الأساسية لأي علم اجتماعي هي نفسها. ولذلك فإن العلوم الاجتماعية بالنسبة لأنصار هذا الاتجاه موحدة بالنظر إلى اهتمامها المشترك بالسلوك، فضلاً عن أنها متحدة في الأسس المنهجية - فكل العلوم الاجتماعية أو طبيعية- تفترض نفس الافتراضات وتتبع نفس المبادئ. ولهذه الوحدة نتائج هامة بالنسبة لعالم السياسة السلوكي لأنها تتيح له وبشكل مشروع استخدام المعلومات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وغيرها في محاولته شرح وتفسير الظاهرة السياسية.

وتؤكد الاقتراعات السلوكية على أهمية التحليل الإمبريقي بل إن عدداً من علماء السياسة يؤكدون أن السلوكية في الواقع مرادفة إلى حد كبير للأمبريقية. ومع أن الاتجاه التقليدي لعلم السياسة كان امبريقياً فيما يتعلق بوصف الظاهرة السياسية محل الدراسة إلا أن السلوكيين أكثر هوساً في التفاصيل وأكثر صرامة في إمبريقيتهم ولذا فهم يفضلون في الغالب استخدام نماذج التحليل الإحصائية والحسابية والاقتصادية لأنها تسمح بقدر من التحليل الإمبريقي الدقيق للظاهرة السياسية. ونظراً لتركيزها على التجريبية فإن السلوكية تميل إلى رفض التحليل التاريخي لأنها ترى من غير المنطقي البحث في الماضي عن (تفسيرات ورؤى وأفكار حول شئون السياسة) عندما تكون الملاحظة الطريق الأكثر اعتماداً للوصول إلى المعرفة. كذلك يتناقض التوجه السلوكي تجاه تحليل ما هو (ملاحظ) مع التوجه الذي يهتم بما ينبغي أن يكون. بل أن أحد السمات الرئيسية للسلوكية يتمثل في رفضها للمسائل المعيارية (القيمية) المرتبطة بالتوجه التقليدي لعلم السياسة.

وبناء على المدرسة السلوكية، اعتمدت لجنة السياسة المقارنة سبع وحدات أساسية للمقارنة بين النظم، وهي:

1. وضع النظام.
2. البيئة المحيطة بالنظام.
3. النخبة.
4. عملية صنع القرار.
5. مفاهيم السلطة والشرعية.
6. السياسات العملية.
7. أداء النظام.

3- الأسس العامة للمدرسة السلوكية: تكمن في:

- إمكانية تحويل علم السياسة إلى علم قادر على التنبؤ والتفسير.
- طبيعة علم السياسة تقترب كثيراً من علم الإنسان بيولوجياً منه إلى علم الفيزياء والكيمياء.

- اقتصار علم السياسة على دراسة الظواهر السياسية التي يمكن ملاحظتها سواء على مستوى السلوك الفردي أو الجماعي.
- تنتقد المذهب المؤسسي لاستحالة دراسة سلوك المؤسسة بعيداً عن أفعال وأقوال الأشخاص الذين يؤدون الوظائف فيها.
- المعلومات يجب أن تكون كمية والنتائج مبنية عليها، لأن المعالجة الكمية الرياضية هي السبيل الوحيد لاكتشاف العلاقات والانتظام.
- تنظر إلى قيم الديمقراطية والعدالة والحرية وغيرها من المفاهيم والقضايا الأخلاقية والعقائدية التي يركز عليها التيار التقليدي على أنها قيم من الصعوبة قياسها علمياً. لذا، فهي خارج نطاق البحث الشرعي.
- السلوك السياسي هو فقط شكل من أشكال السلوك الاجتماعي. لذا، يجب أن يكون علم السياسة متداخلاً مع غيره من العلوم الأخرى.

4- الانتقادات الموجهة للمدرسة السلوكية: تنصب الانتقادات في مجموعها على :

- صعوبة إن لم يكن استحالة دراسة السلوك الإنساني سواء كان فردياً أم جماعياً بالنزاهة العلمية المجردة.
- القوانين التي تحاول تقديم تفسير للسلوك السياسي إنما هي محاولة محكوم عليها بالفشل مسبقاً. فهناك الكثير من الأسباب والمتغيرات التي تحد من محاولة الوصول إلى قوانين عامة عن الانتظام السياسي.
- التركيز على دراسة السلوك السياسي فقط لا يغطي سوى جزء بسيط من مجموع القضايا الأساسية لهذا العلم.
- أنماط السلوك الإنساني يأخذ شكلاً أو آخر نتيجة اختلاف التراكم والصيغ والقواعد الاجتماعية التي يعيش الفرد من خلالها.
- الإحاطة بالنظريات الكمية ومن ثم تطبيقها على علم السياسة يعتبر هدفاً صعب الحصول. فهذا الأسلوب يتطلب وجود مفاهيم محددة يمكن قياسها وصياغتها كمياً.
- هناك واجب أخلاقي يقع على كاهل علم السياسة يتمثل في ضرورة إعطاء الأهمية المطلوبة للأمور المدنية.
- على علم السياسة واجب الارتباط بقضايا "الصحيح والخطأ" حتى وإن كانت قضايا صعبة الدراسة تجريبياً. وتجاهل أو عدم الاهتمام بهذه القضايا يثير تساؤل حول شرعية وأهمية هذا العلم.
- يجب الأخذ بعين الاعتبار ضرورة المحافظة على ذاتية وشخصية واستقلال علم السياسة، على الرغم من ارتباطه بالعلوم الأخرى.

أولاً- نظرية النظم (التحليل النسقي)/ نموذج ديفيد إيستون: System Analysis Approach

يُعتبر اقتراب تحليل النظم من أحد أهم الاقترابات المستحدثة في نطاق الدراسات السياسية التي بدأت في التبلور والظهور مع منتصف خمسينيات القرن العشرين. والحقيقة أن إدخال مفهوم تحليل النظم إلى نطاق دراسة الظواهر السياسية جاء متأخراً، كما لم يكن ذلك بطريقة مباشرة؛ بل جاء من خلال علماء الاجتماع من أمثال بارسونز Parsons وغيره من الذين قاموا بتطوير مفهوم النظام الاجتماعي، ومن خلالهم تمكن عدد لا بأس به من علماء الاجتماع و السياسة من أمثال ديفيد إيستون David Easton ، وجابريل الموند Gabriel Almond من تطوير واستخدام اقتراب النظم في الدراسات الأكاديمية.

1- تطور اقتراب تحليل النظم:

يرتكز أصحاب اقتراب تحليل النظم/ التحليل النسقي إلى مفهومي "النسق" System ، و"الإتزان" Equilibrium، وهما مفهومان منقولان عن علم الفيزياء، ونُقلا إلى مجال العلوم الاجتماعية ليتم استخدامها في القرن التاسع عشر في التحليل الاجتماعي والاقتصادي، ثم مُتأخراً في التحليل السياسي منذ أوائل القرن العشرين فصاعداً.

لعلَّ الفضل الأول والأكبر في تطوير وإدخال اقتراب التحليل النظمي إلى حقل العلوم السياسية يرجع إلى عالم السياسة الأمريكي ديفيد إيستون David Easton ومن هنا لم يكن غريباً أن أطلق على اقتراب التحليل النظمي اسم "اقتراب إيستون".

جاء تطوير إيستون لاقتراب تحليل النظم في علم السياسة تدريجاً وعلى مراحل. ففي عام 1953، نشر اللبنة الأولى لمفهوم النظام السياسي في كتابه The Political System ، والتي تطورت بصورة واضحة في مقالته العلمية المنشورة بمجلة World Politics عام 1965 وبصورة أكثر وضوحاً في كتابه A System Analysis of Political Life الصادر عام 1965، والذي يرى فيه إيستون وجوب تبسيط الحياة السياسية المعقدة والمركبة، والنظر إليها تحليلياً على أساس آلي منطقي على أنَّها مجموعة من التفاعلات التي تتم في إطار النظام السياسي من ناحية، وبينه وبين بيئته من ناحية أخرى.

ووفقاً لاقتراب تحليل النظم، تميل المجتمعات إلى أن تكون كيانات مستمرة نسبياً تعمل في إطار بيئة أشمل. هذه الكيانات يمكن نعتها بصفة النظام نظراً لأنَّها تُمثل مجموعة من العناصر أو المتغيرات المتداخلة وذات الاعتماد المتبادل فيما بينها، والتي يمكن تحديدها وقياسها. كما أن لهذه الكيانات أيضاً حدود مميزة تفصلها عن بيئتها فضلاً عن أنَّ كل منها يميل إلى الحفاظ على ذاته من خلال مجموعة من العمليات المختلفة، خاصة عندما يتعرض للاضطراب سواء من داخل أو خارج حدوده مع بيئته الأوسع.

يؤكد إيستون أنَّ فكرة النظام كإطار تحليلي، بما تتضمنه من علاقات ومفاهيم نظرية لها دلالات تطبيقية، تُمثِّل نقطة بداية حقيقية في تطوير الدراسات السياسية . هذا الإطار التحليلي للنظام السياسي في أبسط صورته كما يراه إيستون لا يعدو أن يكون دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية الموجهة

بصفة أساسية نحو التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع. تبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، وتقوم عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية، أي بين المدخلات والمخرجات.

2- المفاهيم الأساسية للاقتراب النظمي:

إن أهم سمة شكلية يمكن ملاحظتها على الاقتراب النظمي هو كثرة المفاهيم المستخدمة في التحليل ويعلل إيستون ذلك بالإشارة إلى أنه كان من الصعوبة بمكان الوصول إلى نظرية عامة وشاملة، فإنه يمكن الاستعاضة عن ذلك بتطوير مجموعة مترابطة منطقياً من المفاهيم في إطار متكامل وعلى درجة عالية من التجريد تُمكن من القيام بالتحليل وتوجيه الإهتمام نحو المحددات الرئيسية للسلوك السياسي . وأهم هذه المفاهيم هي: النظام، البيئة، الحدود، المخرجات، التحويل، التغذية الاسترجاعية .

1- النظام: **System:** يُمثل النظام عند إيستون وحدة التحليل الرئيسية في اقتراب التحليل النظمي، ويُعرّف النظام بصفة عامة بأنه مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفياً مع بعضها البعض بشكل منتظم، بما يعنيه ذلك من أنّ التغير في أحد العناصر المُكوّنة للنظام يؤثر في بقية العناصر فالنظام يتمتع بنوع من الإعتماد المتبادل بين مكوناته، وله حدود تفصله عن النظم الأخرى ، وله محيط أو بيئة يتحرك بها.

وعملية التحليل التي تتم داخل النظام هي عملية تعريف وتقييم للأجزاء التي يتكون منها الكل بهدف إدراك هذه الأجزاء كمكونات لكل مركب مع محاولة معرفة الضوابط التي تربط علاقاتها ببعضها البعض من جهة، والقوانين التي تحكم حركة وتطور الكل المركب من جهة أخرى. وعلى ذلك يُعرّف النظام السياسي بأنه مجموعة من التفاعلات السياسية التي تحدث داخل أي مجتمع والتي يتم بمقتضاها صنع السياسات العامة. ويتكون النظام السياسي من أربعة عناصر أساسية هي: المدخلات، التحويل، المخرجات، والتغذية العكسية / الاسترجاعية.

2- البيئة: **Environment:** يشير مفهوم البيئة لدى إيستون بصفة أساسية إلى كل ما هو خارج حدود النظام السياسي ولا يدخل في مكوناته.

ولما كانت فكرة النظام لا تعدو أن تكون فكرة تحليلية، فإن الفصل التعسفي بين النظام السياسي والأنظمة الاجتماعية الأخرى لا وجود له، بما يعنيه ذلك من أن النظام السياسي يتأثر ببيئته من خلال مجموعة المدخلات ويؤثر عليها من خلال مجموعة المخرجات.

3- الحدود: **Boundaries:** لم يوجد النظام السياسي في فراغ قط، بل في إطار بيئة، كان لابد من الفصل التحليلي بين النظام السياسي وبيئته بوضع نقاط تصويرية توضح مناطق انتهاء الأنظمة الأخرى وبدء حدود النظام السياسي. وبعبارة أخرى، هناك حدود للنظام السياسي - يمكن تمييزها تحليلياً - تفصله عن المحيط أو البيئة بمختلف جوانبها، وإن كان هذا لا يعني إلغاء علاقات التأثير بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية.. الخ التي تتم عبر الحدود.

ويضيف الموند وباول في إطار تطويرهما لإقتراب تحليل النظم لثلاثم ودراسة المجتمعات الجديدة حديثة العهد بالاستقلال إلى أن الحدود بين النظام السياسي وبيئته تختلف من مجتمع إلى آخر، وتتأثر في ذلك بالأوضاع والقيم الاجتماعية والثقافية السائدة.

4- المدخلات: **Inputs** تشمل مدخلات النظام وفقاً لإقتراب التحليل النظمي على كل ما يتلقاه هذا النظام من بيئته. ويلاحظ أن هناك ثمة اختلافات حول هذه المدخلات. فطبقاً لرأي ايستون تشتمل مدخلات النظام السياسي على عنصرين رئيسيين فقط هما المطالب والتأييد. تشير الأولى إلى الرغبات الاجتماعية، خاصة تلك المتعلقة منها بكيفية توزيع القيم وتحقيق أهداف المجتمع، وهي في رأيه قد تكون عامة كما قد تكون محددة. وقد يكون التعبير عنها بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وتشير الثانية إلى الإتجاهات والمواقف سواء المؤيد منها أو المعارض للنظام.

وتجدر الإشارة في هذا المقام أيضاً إلى أن ويليام متشل W. Mitchell قد أضاف في عام 1962 في إطار تطويره لنموذج ايستون عنصراً ثالثاً إلى عنصري المدخلات السابق الإشارة إليهما، وهو عنصر الموارد بمختلف أشكالها، والحقيقة أن هذا العنصر يمثل إضافة حقيقية لافتقاد نموذج ايستون له.

5- المخرجات: **Outputs** عرّفها ايستون بأنها مجموعة القرارات والأفعال والتصرفات التي يقوم بها النظام وتكون لها الصفة الإلزامية، ويتم بمقتضاها التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع.

3- الافتراضات الأساسية التي يرتكز عليها الاقتراب:

يرتكز اقتراب تحليل النظم كما قدمه ايستون على مجموعة من الافتراضات لعل أهمها:

1- العملية السياسية عملية آلية ديناميكية: يفترض اقتراب التحليل النظمي أن التفاعلات بين مكونات النظام المختلفة وبعضها البعض، وبينها وبين معطيات البيئة المحيطة تتم بصورة آلية ديناميكية. هذه الآلية والديناميكية تحكم عملية تحليل النظام من خلال التأكيد على التفاعل بين النظام بأنظمتها الفرعية والبيئة بأنظمتها المختلفة.

2- النظام السياسي نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالأنظمة الأخرى: نقطة البداية في التحليل لدى ايستون تفترض أن التفاعلات الاجتماعية في إطار النظام الاجتماعي تتم استجابة للتأثيرات البيئية. النظام السياسي بطبيعته قد فصل تحليلياً عن الأنظمة الاجتماعية الأخرى المشكلة للبيئة، أن ما يجعل تحديد هذه البيئة بمختلف مكوناتها أمر هام وحيوي هو الافتراض الذي ينظر إلى الحياة السياسية على أنها تشكل نظام مفتوح عرضة للتأثر بالبيئة المحيطة، وإن كان هو الآخر يؤثر فيها بدوره وطالما أن الحياة السياسية تُفهم على أنها نظام مفتوح، فإن المطالب - كما يرى ايستون - تقدم لنا أحد المفاتيح الرئيسية لفهم الطرق التي من خلالها تحدث البيئة الكلية انطباعها على عمليات النظام وعلى مخرجاته.

3- النظام يقوم بمجموعة من الوظائف لا بُدَّ منها لاستمراره: إنَّ ما يعطي قيمة للدراسة التحليلية للحياة السياسية كنظام سلوكي كما ينظر إليه اقتراب تحليل النظم هو التساؤل الذي يثور حول كيف أن الأنظمة

السياسية تستمر في عالم يتضمن عناصر التغيير كما يتضمن عناصر الاستقرار. يقول ايستون أنَّ محاولة الإجابة على هذا التساؤل كشفت ما أسماه "دور حياة الأنظمة السياسية"، والتي تتبلور حول مجموعة من الوظائف الهامة والحيوية التي بدونها لا يستطيع أي نظام سياسي أن يستمر وأن يحافظ على بقاؤه.

4- البيئة تفرض على النظام ضغوطاً: على الرغم من أن البيئة بمختلف جوانبها تمثل مشكلة تحليلية خطيرة، إلا أنَّ ايستون أكدَّ على أنَّه يمكن إلى حد كبير تبسيط الأمور فيما يتعلق بتحليل أثر البيئة إذا ما تم تركيز الاهتمام حول مجموعة من المدخلات، التي يمكن استخدامها كمؤشرات تلخص المؤثرات الأكثر أهمية من حيث مدى إسهامها في خلق التوتر والضغوط التي تعبر الحدود من البيئة إلى داخل النظام بالتركيز على مدخلين رئيسيين وهما: المطالب والتأييد.

والمطالب تفرض على النظام ضغوطاً لا بدل له من أن يستجيب لها بصورة أو بأخرى. ويرجع ذلك إلى أنَّ عدم إشباع المطالب والرغبات الجماهيرية يترتب عليه تزايد الإحساس بعدم الرضى عن النظام ، من ثم يقل الدعم والتأييد له.

في حين أنَّ الضغوط كمفهوم تشير إلى التأثيرات القادمة من البيئة نحو النظام. وإن كان ايستون يرى أنَّه ليست كل هذه التأثيرات البيئية تمثل توتراً وضغوطاً على النظام. فبعضها قد يلعب دوراً إيجابياً في استمرار النظام، بينما بعضها الآخر قد يكون محايداً فيما يتعلق بإحداث التوترات والضغوط، إلا أنَّ الغالبية من هذه التأثيرات يتوقع أن تعمل في اتجاه إحداث التوترات والضغوط على النظام.

5- النظام السياسي نظام تكيفي: يعتقد ايستون أنَّ القدرة الحقيقية لبعض الأنظمة على الاستقرار والبقاء رغم الضغوط والتوترات غير العادية التي تتعرض لها من بيئاتها يحمل على الاعتقاد بحقيقة أن هذه الأنظمة تمتلك بالضرورة مقدرات للاستجابة في مواجهة هذه الضغوط والتوترات وعليه، فهو يفترض أن النظام السياسي هو نظام تكيفي ويقوم في الواقع بأكثر من مجرد رد الفعل بصورة سلبية للتأثيرات البيئية.

• العلاقات الأساسية التي يطرحها الاقتراب:

يطرح اقتراب التحليل النظري مجموعة من العلاقات الأساسية بين العناصر أو المتغيرات التي يتكون منها النظام السياسي من ناحية. وبينها وبين البيئة الخارجية المحيطة عبر الحدود التي تفصله عن غيره من النظم الاجتماعية الأخرى من ناحية أخرى.

يذهب ايستون إلى أنه ما أن يوجد النظام بحدوده وأنظمتها الفرعية حتى نجد أن هناك مجموعة من العلاقات القائمة بين الأنظمة المختلفة باعتبار أنها أنظمة مفتوحة تتعرض لتأثيرات من بعضها البعض. فالواقع أنه ليست هناك ثمة أنظمة سياسية يمكن أن تكون معزولة تماماً عن البيئة المحيطة، وعلى ذلك فإن التحليل النظري يجب أن يركِّز جُلَّ اهتمامه على دراسة العلاقات عبر الحدود بين الأنظمة وبين المدخلات والمخرجات. وعلى الرغم من أنه ليس هناك اتفاق بين دارسي علم السياسة حول التسميات المتعلقة بالمفاهيم في هذا الخصوص، إذ كما سبق ورأينا أنَّ ايستون يرى مدخلات النظام من البيئة بمختلف أنظمتها الرئيسية والفرعية

تتمثل فقط في المطالب والتأييد، باعتبارهما المؤشرين الرئيسيين للنظرية التي تؤثر بها العوامل البيئية في تشكيل وإعادة تشكيل عمليات النظام الاجتماعي، كما يرى الموند وكولمان مزيداً من التحديد لهذه المدخلات، على النحو السابق المشار إليه، و يضيف ميتشل عنصر الموارد كعنصر ثالث. وعلى الرغم من أن هذه المفاهيم المتعددة تتفاوت إلا أنها تتشابه إلى حد كبير من حيث مدلولاتها بخصوص ما يتم تبادله وانتقاله عبر الحدود بين النظام السياسي بأنظمتها الفرعية ومختلف الأنظمة البيئية الأخرى.

ولكي يوضح إيستون عملية تنظيم المصالح المختلفة، اقترح بناء نموذج لمسارات هذه المطالب اللحظة الأولى لدخولها النظام مروراً بمسارها نحو نقطة الخروج كسياسات وقرارات ملزمة. وعلى الرغم من اعتراف إيستون بأن التحليل النهائي لكل نظام سيكون فريداً، كما أن مسار المطالب سيكون فريداً أيضاً، إلا أنه يرى مع ذلك إمكانية التجريد في إطار التعددية في الواقع لنموذج نمطي لشبكة المطالب في كل الأنظمة منذ اللحظة التي تولد فيها المطالب في شكل رغبة أو شعور أو حاجة غامضة إلى اللحظة التي تجد فيها طريقها في النهاية عند مواضع مختلفة من القرارات السياسية.

4- الانتقادات الموجهة إلى اقتراب النظم:

- لعل أول الانتقادات التي وجهت إلى اقتراب تحليل النظم في الدراسات السياسية كما قدمه إيستون هو المحافظة والتحيز للوضع القائم. فالاقتراب يعطي اهتمام مبالغ فيه للاستقرار كقيمة عليا تسيطر على سلوك النظام. حتى وإن كان الاستقرار المقصود لا يفترض الجمود، بل يفترض التغيير المنظم الذي يطرأ على البيئة أو النظام أو كليهما استجابة للمطالب، إلا أنه لا يضمن التغيير الثوري بما يعنيه ذلك من تحول جذري شامل للنظام السياسي، وهو الأمر الذي لا موضع له في اقتراب النظم.

- الاقتراب يجعل من استمرار النظام والأمر الواقع في حد ذاته كهدف، ويعطي جل اهتمامه وتركيزه بالبحث عن مقومات استمرار النظام وتدعيمه وليس عن عوامل تغييره وتطويره. بعبارة أخرى يكشف عن عناصر الاستمرارية والاستقرار في النظام، دون أن يستطيع تفسير كيف ولماذا يتطور النظام من وضع إلى آخر بصورة دقيقة. ومن هنا يوجه البعض انتقاداً إلى الاقتراب باعتبار أن أغلب الدراسات التي اتبعتها انتهت إلى نتائج محافظة أو مؤيدة للأمر الواقع.

- انتقاد آخر يوجه إلى اقتراب تحليل النظم كما صاغه إيستون، يتمثل في التناول السريع والمهم للعملية التحويلية. هذه العملية التي تتمثل في مجموعة الأنشطة والتفاعلات الداخلية التي يقوم بها النظام والتي بمقتضاها تتحول مدخلات النظام إلى مخرجات. اكتفى إيستون بالإشارة إلى أن هذه العملية التحويلية تحدث داخل النظام دون أن يذكر لنا بوضوح الأبنية التي تقوم بها وكيفية القيام بها. ومع ذلك يمكن القول أن وظائف النظام على مستوى المخرجات كما صاغها الموند وباول تتدارك ذلك بعض الشيء.

وحتى بعد التعديلات التي أدخلت على نموذج إيستون لتحليل النظم، فإن الاقتراب لا يزال توجه إليه الانتقادات لا سيما فيما يتعلق بصعوبة التحويل الإجرائي لكثير من المفاهيم الجديدة التي جاء بها الاقتراب، لتصبح قابلة للقياس، ومن ثم اختبار العروض وإجراء الدراسات.

ثانيا- النظرية البنائية الوظيفية/غابرييل ألموند.

يقوم المدخل الوظيفي (البنائي الوظيفي) على استخدام نظرة إجمالية في تناول الأبنية الاجتماعية كمنظومة كاملة، لا كمجموعات من الأفراد، أو العناصر أو الوحدات، كون النظام السياسي يعتبر ذلك النسق من التفاعلات التي توجد في المجتمع من أجل تحقيق وظائف التكامل والتكيف داخليا، والشامل لكافة التفاعلات السياسية التي تتجسد في هيئة وحدات بنائية تؤدي كل منها أدوارًا وأنشطة معينة، لا توجد في معزل عن بعضها البعض، في إطار ارتباط وتأثير متبادل بينها.

1- البنائية الوظيفية: الجذور والمرجعية العلمية:

بدأت الوظيفية تهيمن على ساحة علم الاجتماع من عشرينات القرن العشرين (روبرت ميرتون، تالكوت بارسونز)، ثم انتقلت إلى علم السياسة مع الثورة السلوكية.

أما المرجعية العلمية للبنائية الوظيفية فتكمن في: العلوم الطبيعية، والعلوم البيولوجية. وتؤكد على مبدئين أساسيين هما:

- المجتمع مثل الجسم البشري كلية متكاملة.
- لا يمكن فهم أي عضو من أعضاء الجسم إلا في إطار كلية الجسم.
- يعتبر دوركاييم أن الممارسة الاجتماعية لا ينبغي أن تعتمد على الحتميات، ويؤكد على نسبة الوظيفة. ويرى أن ما يقف خلف نسبة الظاهرة الاجتماعية اعتبارين هما:
- صعوبة اعتماد التحليل الحتمي في علم الاجتماع. فالظاهرة الاجتماعية نسبية بحكم نسبة الظروف المنتجة لها وكذلك المتحكمة فيها.
- لا يبحث علم الاجتماع في علة الظواهر بقدر ما يبحث عن الوظيفة التي يمكن أن تؤديها (العلاقات والأدوار).

2--كيف تنظر البنائية الوظيفية للمجتمع وكيف تتصوره؟.

المجتمع عند البنائية الوظيفية نسق من الأفعال والبُنى المحددة والمنظمة. هذا النسق المجتمعي يتألف من متغيرات مترابطة بنائياً ومتساندة وظيفياً. طبيعة المجتمع متسامية ومتعالية تتجاوز وتعلو على كل مكوناته بما فيها إرادة الإنسان. هذا السمو والتجاوز والتعالي يلزمان الأفراد بالانصياع لهذه الطبيعة المتسامية والالتزام بها. إن أي انحراف عنها أو عدم انصياع لها يهدد أسس بناء المجتمع (حيث المحافظة على المجتمع وصيانتها ودعم استمراريتها غاية في حد ذاتها).

إن التوازن في البنائية الوظيفية واقع وهدف يسعى المجتمع إلى تحقيقه لضمان بقائه واستمراره وتعزيز قدراته على أداء وظائفه. فالتوازن يتحقق بعمليات التناسق بين مكونات البناء، والتكامل بين وظائفه الأساسية. وهو

يعمل على تحقيق الخط المقبول مفهوماتيا من قيم ومعايير وثقافة وأفكار يرسمها المجتمع لأفراده لا يملكون حق الخروج عليها وإلا أوقعوا أنفسهم تحت طائلة الجزاء والضبط الاجتماعي الرسمي.

3- النظرية البنائية الوظيفية في علم السياسة:

انتقلت الوظيفية من الأنثروبولوجيا إلى علم الاجتماع ومنه إلى علم السياسة. جاءت الصياغة الأخيرة لها في علم السياسة على أيدي غ. ألبورت الذي تصور نموذجا للحفاظ على النظام السياسي من خلال التكامل والتكيف وتحقيق الأهداف.

تعود الوظيفة عند ألبورت إلى مصادر أربعة أساسية:

- البنائية الوظيفية (الأنثروبولوجيا).
- نظرية الجماعة (ديفيد ترومان).
- نظرية النظم (ديفيد إيستون).
- أنماط الشرعية (ماكس فيبر).

يقوم التحليل البنائي الوظيفي أساسا على افتراض مبدئي مؤداه أن النظام السياسي هو ذلك النسق من التفاعلات التي توجد في المجتمع من أجل تحقيق وظائف التكامل والتكيف داخليا. ومعنى هذا أن النظام السياسي -حسب هذا المدخل- يتميز بخصائص وسمات معينة، تتمثل في شمولية النظام السياسي لكافة التفاعلات السياسية التي تتجسد في هيئة وحدات بنائية تؤدي كل منها أدوارا وأنشطة معينة، وأن هذه الوحدات لا توجد بمعزل عن بعضها، ولا تمارس أدوارها دون ارتباط أو تأثير متبادل بينها. ويستتبع هذا بالضرورة أن يكون ثمة نوع من التساند والاعتماد المتبادل بين مكونات النظام السياسي، بحيث يعكس كل تغيير يطرأ على خصائص أو أنشطة أي مجموعة من هذه المكونات على بقية المكونات الأخرى، كما يؤدي كل تغيير في مجموعة فرعية من التفاعلات إلى تغييرات مصاحبة في كل المجموعات الفرعية الأخرى.

وإذا كان النظام السياسي -حسب أنصار المدخل البنائي الوظيفي- لا يوجد في فراغ، ولا يعمل في فراغ. كما أنه ليس نظاما مغلقا على نفسه، فإنه يعتبر كأى من النظم الاجتماعية الأخرى نظام فرعي يرتبط ببناء كلي أكبر وأوسع نطاق منه. وأكثر شمولاً عنه، هو النسق الاجتماعي الكلي. كما أن النظام السياسي نظام منفتح على البيئة الخارجية سواء كانت هذه البيئة محلية، أو خارج نطاق المجتمع المحلي الذي يوجد فيه. ويذكر أنصار المدخل البنائي الوظيفي أن هناك ثلاثة وظائف يعتبرونها مهمة عند دراسة الأنظمة السياسية، وهذه الوظائف هي:

1/ قدرات النظام السياسي:

يتمتع النظام السياسي بقدرات معينة، تحدد وتؤثر على كيفية أدائه لوظائفه وأدواره، وتساعد في الوقت نفسه على قياس مدى كفاءته وفعالته في التعامل مع بيئته المحلية والدولية. فضلا عن أن هذه القدرات تعد من المستلزمات الوظيفية الأساسية التي يعتمد عليها النظام لكي يحافظ على بقائه واستمراره، ويتمكن من تحقيق تكامله ووحدته. ومن هنا يمكن التنبؤ- حسب هذا المدخل- باحتمالات التغيير والإيناء السياسي وتفسيره، ويصبح من المتاح قياس مستوى التنمية أو التخلف السياسي على حد سواء .

ويتميز المدخل البنائي الوظيفي بمجموعة من القدرات الأساسية، وإن كانت ثمة اختلافات نسبية في كفاءة وفعالية هذه القدرات من نظام سياسي إلى آخر، ومن وقت إلى آخر، و أيضا داخل النظام السياسي الواحد. وتتمثل هذه القدرات، في خمس قدرات رئيسية هي :

. القدرة الإستخراجية. «Extractive capability»

. القدرة التنظيمية. «Regulative capability»

. القدرة التوزيعية. «Distributive Capability»

. القدرة الرمزية. «SymbolicCapability»

. القدرة الإستجابية. «Responsive Capability»

(أ)- القدرة الإستخراجية: وتشير هذه القدرة إلى مدى كفاءة النظام الإستخراجية، من خلال تعبئة الموارد المادية والبشرية من البيئتين المحلية والدولية على حد سواء. وتعتبر هذه القدرة ذات أهمية خاصة بالنسبة للنظام السياسي، من حيث أنها توفر الموارد اللازمة لإدارة المجتمع السياسي.

(ب)- القدرة التنظيمية: وتشير إلى ممارسة النظام السياسي للرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام. بالإضافة إلى مقدار تغلغل النظام في بيئته الدولية وفرض نفوذه وتأثيره عليها. وتعتمد هذه القدرة أساسا على استخدام أو التلويح باستخدام الإكراه المادي، هي لذلك تعتبر قدرة أساسية للنظام السياسي، ومميزة له عن غيره من النظم الاجتماعية الأخرى. غير أن هذه القدرة إذا ما تعدت حدودها المشروعة، فإنها ستصبح أداة قمع تحرم الحقوق والحريات العامة.

(ج)- القدرة التوزيعية: وتشير إلى توزيع المنافع من شتى السلع والخدمات ومراتب الشرف والمكانات الاجتماعية والفرض بين الأفراد والجماعات. ويمكن قياس هذه القدرة عن طريق تحديد كمية ونوعية الأشياء الموزعة والمجالات الحياتية التي تشملها العملية التوزيعية.

(د)- القدرة الرمزية : ويقصد بها مدى تدفق الرموز المؤشرة في النظام السياسي إلى داخل المجتمع والبيئة الدولية على حد سواء. وتتضمن هذه الرموز كل ما تبديه الصفوة الحاكمة من تأكيد على القيم التي من شأنها إثارة حماس الجماهير، وما تبديه من اهتمام بالتراث القومي والمناسبات الوطنية، أو ما يصدر عنها من خطاب وتصريحات في أوقات الأزمات إلى غير ذلك من المناسبات والأحداث، ويمكن بواسطتها تعبئة وتحريك احتياطي التأييد في المجتمع.

(هـ)- القدرة الاستجابية: وتشير هذه القدرة إلى العلاقة بين مدخلات النظام المحلية أو الدولية (Input) ، وبين مخرجاته (Output) . ومدى قدرة النظام نفسه على الاستجابة لكل ما يصدر عن ظروف والأوضاع المتغيرة من مدخلات جديدة تقتضي قرارات وسياسات ملائمة، وهذا من خلال العملية (Process) ، ثم التغذية الراجعة (Feed Back).

2/ وظائف التحويل:

ويقصد بها دراسة كيفية تحويل مدخلات النظام إلى مخرجات تتخذ شكل قرارات وسياسات وإجراءات تنفيذية. وتتمثل هذه الوظائف في ستة عمليات رئيسية هي: التعبير عن المصالح، وتجميعها، وصنع القواعد، وتطبيقها، ثم الفصل في المنازعات وفقاً للقواعد، وأخيراً الإتصال السياسي.

- وظيفة التعبير عن المصالح: حيث تقوم الجماعات المختلفة داخل النظام بالتعبير عن مصالحها، ويفترض أن يتم ذلك من خلال القنوات الشرعية للتعبير عن المطالب، إلا أنه كثيراً ما يتم التعبير عن هذه المصالح من خلال القنوات غير الشرعية، وغالباً ما يتم ذلك باستخدام العنف الأمر الذي لا شك يؤثر على استقلال النظام.
- وظيفة تجميع المصالح : ويقصد بها بلورة المطالب والموافقة بينها لتقدم في شكل مقترحات تعرض على صانعي القرار. وبديهي أن وجود أبنية تقوم بتجميع المصالح كالأحزاب يخفف الكثير من العبء على صانعي القرار، وبالتالي يزيد من القدرة الإستجابية للنظام السياسي .
- وظيفة الإتصال السياسي : وهي وظيفة تقوم بها أجهزة الإعلام وجماعات الضغط والمصالح، وتلعب دوراً في توفير الإتصال الفعال الذي يتيح للنظام السياسي القيام بوظائفه المختلفة بصورة أيسر.
- وظيفة صنع القواعد: بما يعنيه ذلك من خلال وضع السياسات وإتخاذ القرارات، ويتم ذلك من خلال السلطة التشريعية بالأساس.
- وظيفة تنفيذ القواعد: بما يعنيه ذلك تطبيق القواعد والقرارات، ويتم ذلك بواسطة السلطة التنفيذية والجهاز الإداري.
- وظيفة التقاضي حول القواعد: بما يتطلبه ذلك من إصدار الأحكام القضائية الملزمة في حالة التنازع حول القواعد.

3/ وظائف التكيف والحفاظ على النظام:

حتى يحافظ النظام على بقائه واستمرار أداء وظائفه، لابد أن يتكيف مع التغيرات التي تطرأ من داخله، أو من البيئة المحيطة به. وهو في ذلك شأنه شأن جميع النظم الاجتماعية الأخرى، ووسيلته في ذلك هي عملية التنشئة والتجنيد السياسي؛ وهي العملية التي من خلالها يتم نقل ثقافة المجتمع عبر الأجيال من جيل إلى جيل آخر، ويتم ذلك بواسطة العديد من المؤسسات المجتمعية كالأُسرة، والمدرسة، ودور العبادة، وأوات الإعلام الجماهيري.. الخ، أما وظيفة التجنيد السياسي، وهي وظيفة مرتبطة بالتنشئة السياسية، مهمتها إسناد الأدوار السياسية إلى الأفراد بعد إكسابهم الخبرات والمهارات اللازمة للإطلاع بها، وتتم هذه الوظيفة عن طريق مؤسسات سياسية كالأحزاب والنقابات.

بناء على ما سبق، طور أُموند النموذج حيث نظر إلى النظام السياسي على مستويات ثلاثة:

- قدرات النظام (الاستخراجية، التنظيمية، التوزيعية، الرمزية، الاستجابية).
- وظائف التحويل (التعبير عن المصالح، تجميع المصالح، صنع القاعدة، تنفيذ القاعدة، التفاوض بموجب القاعدة، الاتصال السياسي).
- وظائف الاستمرار والتكيف (التنشئة السياسية، التجنيد السياسي).

من هذا المنطلق، فإن وصف المتطلبات الأساسية لأي نظام سياسي نامي ومتطور- على حد تحليل المدخل البنائي الوظيفي خاصة مع الجهود التي قدمها "أُموند" و"باول" « Powell, Almond Gabriel » « في هذا الشأن - هو نتائج للحوادث من البيئة الدولية، والمجتمع المحلي، أو من النخبة السياسية داخل النظام السياسي ذاته، ومهما كان مصدر هذه التأثيرات فهي تتضمن تغيراً مهماً في حجم انسياب المدخلات للنظام السياسي ومحتواها. وعندما لا يكون النظام السياسي قادراً على مواجهة المشاكل والأزمات، فإن التطور والنمو يحدث إذا أصبح لدى النظام القدرات للتكيف القادر على مواجهة هذه التحديات، وإلا فالنتيجة ستكون تراجعاً وتنمية سلبية.

وفي إطار دائم السعي في البحث عن النظام السياسي الأفضل للإنماء اجتمهـد "جابرئيل أُموند" في وضع مجموعة من الخصائص المميزة القابلة للتطبيق على أي نظام سياسي، هذه الخصائص أو المعايير التي عبر عنها بصورة أكثر تجريد صاغها في ثلاث أبعاد: تميز وتنوع الأبنية والأدوار، والعلمانية، وأسلوب الأداء

إلا أن هذا التحليل في تفسير محددات ومعايير التنمية السياسية لم يخلو من إنتقادات، إذ جعل "غابرائيل أُموند" النظام السياسي النامي مساوياً للنظم الأنجلو-أمريكية، وهذا يعتبر تحليل قبيح ايديولوجي منحاز.